

Distr.: General
8 March 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٢١ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

الهند

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - مقدمة

١- يضمّ النظام السياسي في الهند، أكبر الديمقراطيات في العالم، عناصر شديدة التنوع يتكون منها نسيج حضاري روجه التسامح والاحترام والتفاهم بين شتى مكوّنات ذلك النسيج. فالهند تُؤوي ١,٢ مليار نسمة يشكل الهندوس غالبيتهم العظمى (٨٠ في المائة من السكان) في حين يبلغ عدد المسلمين ١٣٨ مليون نسمة (٤,١٣ في المائة) وهناك عدد كبير من أتباع الديانات الأخرى. من فيهم المسيحيون (٢٤ مليون نسمة أي ٣,٢ في المائة) والسيخ والجنينيون والزرادشتيون وغيرهم. وهناك في الهند ٢٢ لغة معتمدة وما ينوف عن ١ ٦٥٠ لهجة محلية في طول البلد وعرضه.

٢- وهناك ثمان وعشرون ولاية وسبعة أقاليم اتحادية تجعل من الهند دولة ذات نظام سياسي اتحادي. وهناك ٦٤٠ مقاطعة و٨٦٧ ٦٤٠ قرية. كما أن الهند أول الديمقراطيات التمثيلية في العالم حيث يتجاوز عدد الممثلين المحليين المنتخبين في مجالس القرى "البانشيات"، وهي وحدات الحكم المحلي على صعيد القرى، ٣ ملايين شخص من بينهم حوالي مليون امرأة ممن يتم انتخابهن محلياً. ومن شأن إجراء الانتخابات على فترات منتظمة أن يعزز نظام الحكم الديمقراطي في البلد.

٣- وقد ضمن دستور الهند بفضل ما ينطوي عليه من حقوق أساسية ومبادئ توجيهية تحكم سياسة الدولة بقاء الهند ديمقراطية علمانية تتعدد فيها الديانات والثقافات والألسن والإثنيات. وقد كانت العلمانية دعامة التنمية الاجتماعية الاقتصادية وعنصراً حيوياً في استمرار التقدم الذي يحرزه هذا البلد. وقد اتسم النهج الذي اتبعته الهند حيال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشمولية الجهود المبذولة دون إقصاء لأي أحد وبسلوك طرق متعددة. وقد أشار رئيس وزرائها الدكتور مانموهان سينغ إلى "أن نضال الهند من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي لسكانها البالغ عددهم ١,٢ مليار نسمة، في إطار مجتمع منفتح ونظام سياسي ديمقراطي ملتزم باحترام حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون ليس له نظير في التاريخ، ذلك أن نجاحنا في تحقيق هذه المهمة الضخمة يمكن أن تكون له دلالة عظيمة فيما يتعلق بتطور الجنس البشري في هذا القرن الحادي والعشرين الذي نعيشه".

ثانياً - المنهجية

٤- تم، إجمالاً، لدى إعداد تقرير الهند بموجب الاستعراض الدوري الشامل، اتباع المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات.

٥- وكانت عملية إعداد التقرير واسعة النطاق وشاملة شاركت فيها شتى الوزارات والدوائر الحكومية في الهند بما فيها وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة العدالة الاجتماعية والتمكين، ووزارة شؤون الأقليات ووزارة الدفاع ووزارة شؤون

المستهلكين والغذاء والتوزيع العام، ووزارة الصحة ورعاية الأسرة ووزارة الإسكان، ووزارة التخفيف من وطأة الفقر، ووزارة تنمية الموارد البشرية ووزارة العمل والتشغيل، ووزارة القانون والعدالة ووزارة الحكم المحلي (باننشاياتي راج) ووزارة التنمية الريفية، ووزارة الإحصاءات وتنفيذ البرامج، ووزارة الشؤون القبلية ووزارة شؤون تنمية المرأة والطفل. كما تمت استشارة لجنة التخطيط في هذا الصدد.

٦- وقد أُجريت مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة التي تضم عدة منظمات غير حكومية وخبراء ممن يعينهم أمر الأنشطة ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، شاركت الحكومة كذلك في المشاورات التي عقدها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. كما وُضع مشروع التقرير الدوري الشامل الثاني على الموقع الشبكي على الإنترنت للتعليق قبل وضعه في صيغته النهائية. وكانت الحصيلة الخروج بتقرير وطني يعكس هذه العملية التشاورية الموسّعة. ويرد تقرير الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المتعلقة بالتقرير الدوري الشامل لعام ٢٠٠٨ في المرفق الأول.

ثالثاً - معلومات أساسية عن الحقوق الأساسية وأثرها في الإطار التشريعي والتنظيمي

٧- الهند ليست فقط أكبر الديمقراطيات في العالم ولكنها تتميز أيضاً بامتلاكها لنظام دستوري حيوي متطور يقوم على الاعتراف بحقوق الإنسان وهو مبدأ يجلّ محل الصدارة في الدستور أي في الباب الثالث وهو عنصر عميق الجذور من عناصر مزاج الأمة الهندية. والروح التي تتخلّل الفصل الخاص بالحقوق الأساسية الوارد في الباب الثالث من الدستور والمبادئ التوجيهية بشأن سياسة الدولة الواردة في الباب الرابع منه هي الاعتراف بالحاجة إلى تحقيق توازن بين عناصر التنوع التي لا تحصى عدداً والتي تسود الهند وبين ضرورة الحفاظ على نسيج الحضارة والتقدم المقترن بالتسامح والاحترام والتفاهم والاعتراف بأهمية الحياة البشرية وحقوق الأفراد. ومن أكثر العناصر أهمية في هذا الشأن التدابير الرامية إلى القضاء على اللامساواة واجتثاثها.

٨- وقد خضع الفصل الخاص بحقوق الإنسان لتطور تفسيري ثوري على أيدي المحكمة العليا (بدعم كامل من الحكومة)، مما أدى إلى ظهور آفاق جديدة حول المحتوى الدينامي لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة الإيضاحية على ذلك أن الهند وسّعت من نطاق النهج التقليدي الضيق المتبع حيال المساواة. ومضت، انطلاقاً من ولاية إيجابية، نحو استئصال شأفة التأخر بكل أشكاله الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. وبالمثل، فقد أُعطي للحرريات التي تندرج ضمن المادة ١٩ مفهوم أوسع من قبيل توسيع نطاق حرية الكلام وحرية التعبير ليشمل حرية الحصول على المعلومة. وأصبح الحق في الحياة وفي الحرية الشخصية المنصوص عليه في المادة ٢١ يشمل الآن الحق في بيئة نظيفة، والحق في الحصول على المساعدة القانونية والقضاء

على السخرة، والحق في الحصول على مورد رزق، والحق في الحصول على محاكمة سريعة وعادلة، والحق في التعليم وغير ذلك من الحقوق المتنوعة.

٩- ويهدف هذا التقرير الوطني إلى تحديد مختلف الخطوات التي اتخذتها الهند في إطار ما تبذله من جهود ترمي إلى إعطاء معنى لحقوق الإنسان الأساسية ويُضفي عليها طابعاً حقيقياً. ويرد في المرفق الثاني ملخص لبعض الأحكام القضائية العامة التي سمحت بهذا التطور التقدمي للحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

١٠- وقد اتخذت الهند، في السنوات القليلة الماضية، عدة مبادرات هامة الهدف منها ضمان حقوق الإنسان وفيما يلي بعض من تلك المبادرات:

- في عام ٢٠١٠، وفي تطور فريد ولضمان تمتع المواطنين بحقوقهم في العيش الكريم في بيئة صحية سنّ قانون المحاكم الأخصر الوطني وهو ينص على منح حماية قانونية فعلية للبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى.
- وفي العام ذاته، طرحت الحكومة على البرلمان مشروع قانون حماية المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل وهو يشمل القطاعين النظامي وغير النظامي.
- في عام ٢٠٠٩، سنّ قانون الحق في التعليم الذي أدخل العمل بحق أساسي جديد يتمثل في تمتع حصول الطفل على تعليم مجاني وإلزامي في مدرسة قريبة من بيته.
- في عام ٢٠٠٨، طُرح على البرلمان مشروع تعديل دستوري يقضي بتخصيص ثلث المقاعد تقريباً للنساء في اللوك سبها (مجلس النواب) وفي الجمعيات التشريعية للولايات لمدة ١٥ عاماً. وقد اعتمد مجلس الراجيا سبها (مجلس الشيوخ) مشروع القرار ذلك في عام ٢٠١٠. وهو الآن مطروح على مجلس النواب.
- في عام ٢٠٠٧، أنشئت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل لضمان تساوق كل التدابير التشريعية والإدارية مع مشهد حقوق الإنسان كما ينص عليها كل من دستور الهند واتفاقية حقوق الطفل.
- يُعطي القانون الصادر عام ٢٠٠٦ الخاص بالقبائل المنبوذة وغيرها من سكان الغابات التقليديين (الاعتراف بالحقوق الحراجية) الحقوق الحراجية والاشتغال بالأنشطة الحراجية للقبائل التي تسكن الغابات وغيرها من سكان الأحرار.
- في عام ٢٠٠٥، اعتمد قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان توفير فرص العمل في الريف، وهو قانون تاريخي وأطلق البرنامج في عام ٢٠٠٦ من أجل منح الفقراء حق الكسب.
- في عام ٢٠٠٦، دخل قانون حماية المرأة من العنف المتزلي، الصادر عام ٢٠٠٥، حيّز النفاذ.
- خلال عام ٢٠٠٥، سنّ قانون الحق في المعلومات وهو قانون ذو طابع تاريخي.

١١- وكما ذكر آنفاً، فقد كان الجهاز التشريعي قوة حافزة رئيسية وراء التغيير بطرق منها آلية الدعاوى للقضايا المتعلقة بالمصلحة العامة للحماية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد حرص الجهاز القضائي أيضاً على ضمان مراعاة أحكام الصكوك/ البروتوكولات الدولية في مختلف الأحكام التي يُصدرها حتى لو لم تقم الهند بالتوقيع أو التصديق على صك/بروتوكول محدد من بينها.

١٢- ويعكس إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، في عام ١٩٩٣، بموجب قانون حماية حقوق الإنسان، التزامنا المستمر بأعمال حقوق الإنسان فعلاً. فقد منحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلطات وصلاحيات واسعة. وأنشئت لجان لحقوق الإنسان في ٢٠ ولاية. وتم، في بحر العام ٢٠١٠-٢٠١١، تسجيل ١٨٥ ٩٩ قضية طُرحت على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي فصلت في ٥٦٨ ٨٧ قضية. وخلال الفترة ذاتها، أوصت اللجنة بدفع إعانات مالية في ٥٨٣ قضية بلغت ٥٠٠ ٦٥٥ ١٩٨ روبية. ومن الأمثلة على ذلك، أن المحكمة العليا أقرت، في إطار قضية *جايونات. ب. سانكبال ضد سومان غولاب* (AIR 2010 SC 208) دفع لجنة حقوق الإنسان في ولاية ماهاراشترا لتعويض على استخدام الشرطة للقوة المفرطة.

١٣- وقد أناط الدستور بلجنة الانتخابات الهندية أمر الإشراف على كامل عملية الانتخابات البرلمانية والهيئات والتشريعية في كل ولاية والترشح لمنصب رئيس ونائب رئيس الهند وتوجيهها ومراقبتها. ولجنة الانتخابات الهندية هيئة دستورية دائمة حرصت، على مر العقود، على إجراء انتخابات حرة وعادلة.

١٤- ويعد مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هيئة دستورية أنيطت بها سلطات مراقبة وتدقيق حسابات الحكومة الهندية كلها.

الشفافية والإدارة الرشيدة

١٥- اتخذت الحكومة في الآونة الأخيرة الخطوات التالية البعيدة المدى لضمان الشفافية في مجال الإدارة:

١- قانون الحق في المعلومات

١٦- لزيادة شفافية سير عمل الحكومة ومساءلتها في مجال الحياة العامة والتوسع في نطاق المادة ١٩(أ) بشأن حرية الكلام والتعبير طرحت الحكومة قانون الحق في المعلومات التاريخي لعام ٢٠٠٥. والقانون واسع النطاق بحيث يشمل الحكومة المركزية وحكومات الولايات ومؤسسات البانشاياتي راج، والهيئات المحلية فضلاً عن المستفيدين من المنح الحكومية وقد أتاح للمواطنين فرصة الوصول إلى المعلومة.

٢- موثيق المواطنين

١٧- الغرض الرئيسي من موثيق المواطنين هو السماح لهؤلاء بمعرفة الشروط التي تنظم ولاية كل وزارة/إدارة/منظمة ومعرفة كيفية الاتصال بالمسؤولين، وما الذي يمكن توقعه فيما يتعلق بالخدمات المقدمة وكيفية السعي إلى الانتصاف.

٣- الإدارة الإلكترونية

١٨- لقد تطور أسلوب الإدارة الإلكترونية في الهند باطراد منتقلاً من حوسبة الدوائر الحكومية على اتخاذ مبادرات مثل إحلال المواطن محل الصدارة والاتجاه نحو تقديم الخدمات وتحقيق الشفافية. والخطة الوطنية للإدارة الإلكترونية تُلقى بنظرة شمولية على المبادرات المتخذة في طول البلد وعرضه في مجال الإدارة الإلكترونية. وقد بدأت تبرز إلى الوجود بنى تحتية ضخمة عمّت البلد برمته وهناك جهود تُبذل على نطاق واسع لرقمنة السجلات.

رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- الحق في الحياة والحرية، والحقوق الأساسية والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة

١٩- يمنح الدستور جميع المواطنين، فرادى وجماعات، حريات أساسية تحددها المحاكم ولا يمكن المساس بها وذلك في شكل الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الباب الثالث من الدستور (يرد التعليق على هذا الأمر في المرفق الثاني).

٢٠- ويضع الدستور كذلك أسس بعض المبادئ التوجيهية التي تُنظم سياسة الدولة وهي مبادئ "جوهرية في إدارة البلد" وتتحمل الدولة مسؤولية تطبيق تلك المبادئ عند سنّ القوانين.

٢١- ومن الأحكام التي تنفرد بها الهند أن للمواطن حق التوجه رأساً إلى أعلى محكمة في البلد إذا تعلّق الأمر بانتهاك الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان وذلك بموجب المادة ٣٢. وهناك حكم مماثل في إطار المادة ٢٢٦ فيما يخص الولايات ومحاكمها العليا. وقد تم الالتجاء مراراً وبفعالية إلى هذين الحكمين.

باء- التطورات/القضايا التي جدّت أخيراً

٢٢- لقد تحملت الهند شدة وطأة الأنشطة الإرهابية على مدى العقود الثلاثة الماضية عبر الحدود. كما أضاف العصيان في بعض المناطق بعداً آخر. فقد استغل الإرهابيون والمتمردون مجتمعنا المنفتح والديمقراطي لارتكاب أعمال العنف والقتل وكان لذلك أثر ضار على السكان وعلى تمتعهم بحقوقهم الإنسانية، ومن الأمثلة في هذا الصدد الهجمات الإرهابية

الثان حدثتا يومي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في مومباي واللتان حصدتا عدة مئات من الأرواح وخلفتا عدداً كبيراً من المصابين. وقد كان التصدي لهذه التحديات من الأولويات الرئيسية نظراً لأنها تطرح تهديداً وجودياً. غير أننا متحمسون للتعاطي مع المتمردين، سواء كانوا جماعات أو أفراداً، الذين تخلّوا عن العنف وتقدموا ليسلكوا سبيل الحوار مع الحكومة.

٢٣- ومن التحديات المطروحة على الساحة الداخلية التطرف والعنف الصادران عن الجماعات اليسارية. فقد قتل المتطرفون اليساريون ٤٦٤ مدنياً و١٤٢ من قوات الأمن في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومعظم من قتلهم هؤلاء هم من شرائح المجتمع الفقيرة والمهمشة. وهؤلاء المتطرفون يُعذبون ويقتلون بعد إجراء محاكمات هزلية يُطلقون عليها اسم "جان عدالات". وتعتقد الحكومة أن بالإمكان التصدي لمشكلة التطرف اليساري بفضل تدخلات تجمع بين التنمية والأمن. ونحن لا نُهون من شأن التحدي الذي يطرحه من يُسمون "بالملاويين". ويحتاج المجتمع المدني زيادة الضغط الممارس على هؤلاء حتى يتجنبوا ممارسة العنف والانضمام إلى التيار العام والاعتراف بأن الطموحات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لهند القرن الحادي والعشرين هي أبعد ما تكون عن رؤيتهم للعالم. واهند ملتزمة بالتصدي لهذه التهديدات بالرأفة وتحقيق تنمية تراعي الناس وإيصالها.

جيم - القوات المسلحة/قوات الأمن وحقوق الإنسان

٢٤- تظل الحكومة الهندية ملتزمة بالوفاء بالعهد الذي قطعته بتأمين تمتع كل مواطنيها بجميع الحقوق المدنية والسياسية. وقد أُثيرت مخاوف بشأن قانون السلطات الاستثنائية للقوات المسلحة الصادر عام ١٩٥٨. ومن الأهمية بمكان، في البداية، الإشارة إلى أن أعلى هيئة قضائية في الهند، وهي المحكمة العليا قد أقرت دستورية ذلك القانون في إطار قضية حركة شعب ناغا من أجل حقوق الإنسان ضد الاتحاد الهندي [AIR 1998 SC 431]. وحتى وهي تفعل ذلك فإن المحكمة العليا لطّفت من صرامة أحكام ذلك القانون ووضعت قائمة مطوّلة بما يمكن للمسؤولين عن الجيش أن يفعلوه أو لا يفعلوه عند العمل في المناطق التي تعصف بها القلاقل.

٢٥- وهذا القانون يُعدّ أمراً ضرورياً للتعاطي مع خطورة الأوضاع الناشئة في بعض نواحي البلد نتيجة لنضال الإرهابيين والمتمردين ودعم الدولة التي تتصدى لواجب حماية مواطنيها وتأمينهم. وهو يمنح السلطات اللازمة والدعم القانوني والحماية للقوات المسلحة من أجل شن عمليات استباقية ضد الإرهابيين في محيط شديد العداء. ويتبين من تحليل للحقائق على الأرض أن مستويات العنف الذي يمارسه الإرهابيون وقدراتهم القتالية قد تدنّت على مر السنين. غير أنهم لا يزالون يمتلكون أسلحة متطورة ومعدات اتصال حديثة كما أن البنية التحتية للإرهاب عبر الحدود لا تزال نشطة. وما زال الإرهابيون يعيرون الخوف في الناس،

وفي محيط مثل هذا يطرح الكثير من التحديات وتعرض فيه حياة المواطنين ووحدة الهند وسلامة أراضيها للخطر فإن السلطات التي يمنحها قانون السلطات الاستثنائية للقوات المسلحة تظل من الضرورات ما دامت هناك حاجة إلى وزع القوات المسلحة للحفاظ على السلام واستتباب الأمور. غير أن من الصواب الإشارة إلى أن الاستمرار في الإعلان عن كون بعض المناطق "مناطق تشهد اضطرابات" هو مسألة تخضع لاستعراض دوري بالتشاور مع حكومات الولايات المعنية وأجهزة الأمن.

٢٦- ويلتزم الجيش الحذر الدائم لمنع انتهاك قواته لحقوق الإنسان. فقد أنشئت، في آذار/مارس ١٩٩٣، حتى قبل إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خلية معنية بحقوق الإنسان في مقر الجيش. كما أنشئت خلايا من هذا النوع على مختلف الصعد. وتجري التحقيقات بشأن الانتهاكات على جناح السرعة وبطريقة شفافة وتجري معاقبة مرتكبيها ليكونوا عبرة. وتجري توعية الجنود بمسألة صون حقوق الإنسان وتجنب الأضرار التبعية. وقد أصدر قائد أركان الجيش "الوصايا العشر" التي يتعين على العاملين في الجيش التقيد بها عند التعاطي مع المقاتلين والمتمردين. وأعربت المحكمة العليا عن احترامها لتلك الوصايا في إطار قضية حركة شعب ناغا لحقوق الإنسان ضد الاتحاد الهندي [AIR 1998 SC 431]. ولاحظت أنها تشكل، في جوهرها، مجموعة من المبادئ التوجيهية لمنع انتهاك الجنود لحقوق الإنسان.

٢٧- وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تم التحقيق في ٤١٢ شكوى، من أصل ٤٢٩ ١ شكوى تم تلقيها ضد العاملين في الجيش والقوات شبه العسكرية المركزية، وتبين زيف ٣٣٢ ١ شكوى منها. وفي ٨٠ حالة أثبتت الأدلة أنها حقيقية تم فرض عقوبات صارمة. وهناك ١٧ حالة يجري التحقيق بشأنها.

دال - عقوبة الإعدام

٢٨- لا يُلجأ إلى عقوبة الإعدام في الهند إلا في حالات "نادرة جداً". فقد حصرت المحكمة العليا اللجوء إلى هذه العقوبة فقط في الحالات التي تكون فيها الجريمة المرتكبة فظيعة إلى أبعد الحدود مما يصدم ضمير المجتمع. وينص القانون الهندي على توفير كل الضمانات الإجرائية اللازمة. ولا يمكن الحكم بالإعدام على الجانحين من الأحداث بأي حال من الأحوال وهناك أحكام محددة تُطبق على النساء الحوامل. ويجب في الهند أيضاً تأكيد أحكام الإعدام من قبل محكمة عليا. ويمتلك رئيس الهند في جميع الحالات، ومحافظو الولايات كل في نطاق سلطته القضائية، سلطة منح العفو أو وقف التنفيذ أو تأجيله أو التخفيف من العقوبة أو تعليق تنفيذها أو إعفاء أي شخص يرتكب جريمة أو تخفيف عقوبته. ومن الأمثلة في هذا الصدد، أنه تم البت في الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في ١٣ عريضة من عرائض الاسترحام تم في ١٠ منها تخفيف العقوبة إلى السجن مدى الحياة وتم رفض ٣ عرائض. وتم تنفيذ عقوبة الإعدام لآخر مرة في الهند في عام ٢٠٠٤.

هاء- التعذيب

٢٩- وقّعت الهند اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتم اعتماد مشروع قانون طُرح على البرلمان في اللوك سبها (مجلس النواب) في عام ٢٠١٠. وفي مجلس الراجيا سبها (مجلس الشيوخ) أُحيل مشروع القرار ذلك إلى لجنة الاختيار البرلمانية التي قدمت بعض التوصيات بشأنه. وتخضع تلك التوصيات الآن للدراسة من قبل الحكومة. وعلى الرغم من أن الهند لم تُصدّق بعد على تلك الاتفاقية فإن المادة ٢١ وغيرها من المواد، من دستور الهند والأحكام ذات الصلة المدرجة ضمن قانون العقوبات الهندي، تنص على توفير الضمانات الملائمة في هذا الصدد. كما وضعت المحكمة العليا الهندية، بفضل الأحكام التي تصدرها، معايير صارمة بشأن هذه القضية.

واو- الاحتجاز وحالات الاختفاء القسري

٣٠- ينص كل من المادة ٢١ وغيرها من مواد الدستور وكذلك قانون الإجراءات الجنائية على حماية الأشخاص رهن الاحتجاز. وقد وقعت الهند على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام ٢٠٠٧. ونحن ننظر بعمق في مسألة التصديق عليها. ويضمن الدستور حق التقدم إلى المحاكم العليا عن طريق تقديم طلبات إصدار الأوامر بالإحضار. كما أمرت المحاكم الهندية بدفع تعويضات في مثل هذه الحالات حتى لو لم تشمل قوانينها المحلية على مثل تلك الأحكام. وإلى جانب المادة ٢١ ذاتها، فإن المادة ٢٠(٣) من الدستور لا تجوّز استخدام أي شخص متهم بارتكاب جريمة لأن يشهد على نفسه. وتنص الفقرتان (١) و(٢) من المادة ٢٢ على وجوب إعلام أي شخص يتم توقيفه بالأسباب الداعية إلى ذلك. كما لأي شخص الحق في استشارة محامٍ من اختياره. ويجب إحالة الشخص الموقوف إلى أقرب قاضٍ في غضون ٢٤ ساعة من احتجازه. ولحماية الأشخاص المودعين في الحبس الاحتياطي من الإيذاء وضعت المحكمة العليا قواعد محددة يجب على الشرطة العمل بمقتضاها عندما ينفذون عمليات الاعتقال ومنها إعلام الأقارب بالاعتقال أو الاحتجاز، وتسجيل الاعتقال في مضبطة، والتقييد بمعايير الكشف الطبي، وتوقيع "مذكرة التفتيش" من قبل كل من الشخص المعتقل وضابط الشرطة الذي يقوم بالاعتقال إلخ (قضية د. ك. باسو ضد ولاية غرب البنغال (AIR 1997 SC 610)).

٣١- وعلاوة على ذلك، مرّر البرلمان مشروع (تعديل) قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠١٠ وأصبح ذلك المشروع قانوناً في ذلك العام. وهو ينص على منح حماية إضافية للمتعم من عمليات الاعتقال التي تجريها الشرطة.

زاي- الوصول إلى العدالة والمعونة القانونية

٣٢- لضمان زيادة فرص وصول شرائح كبيرة من السكان إلى العدالة اتخذت الهند خطوات هامة في هذا الاتجاه. فقد أنشئت الهيئة الوطنية للخدمات القانونية في عام ١٩٨٧، بموجب قانون هيئات الخدمات القانونية الصادر عام ١٩٨٧، ومهمتها تقديم الخدمات القانونية المجانية لأضعف طبقات المجتمع وإقامة مجالس بديلة لفض المنازعات (لوك عدالات) لتسوية المنازعات ودياً. وتم، في كل ولاية من ولايات الهند، إنشاء هيئة للخدمات القانونية وهيئة للخدمات القانونية على مستوى المقاطعات لإعمال سياسات الهيئة الوطنية للخدمات القانونية وتوجيهاتها. وقد استفاد من المعونة القانونية، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، حوالي ١,٤ مليون شخص ينتمون إلى الطوائف المنبوذة و ٤٦٤ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى مجتمعات القبائل المنبوذة. ومن أصل هؤلاء استفاد أكثر من مليون امرأة وحوالي ٢٣٥ ٠٠٠ شخص من الذين أودعوا الحبس الاحتياطي. وقد عقد حوالي ٧٢٥ ٠٠٠ مجلس صلح في طول البلد وعرضه تم في إطارها فض ما يزيد على ٢,٦٨ مليون قضية.

٣٣- وينص قانون غرام نيايالايا (المحاكم القروية) الصادر عام ٢٠٠٨ ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩، على إنشاء المحاكم القروية على الصعيد الشعبي لأغراض تمكين المواطنين من فرصة الوصول إلى العدالة على أعتاب بيوتهم ولضمان عدم حرمان أي مواطن من الانتصاف بسبب أوضاعه الاجتماعية أو الاقتصادية أو غير ذلك من المعوقات. وقد قامت ولايات كثيرة بإنشاء تلك المجالس.

حاء- الفساد

٣٤- في محاولة لكبح الفساد وكتطور ينير الطريق أمام سالكيه طرحت الحكومة مشروع قانون اللوك بال واللو كايوكتا عام ٢٠١١. وقد تولى مجلس النواب تمرير ذلك المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وهو الآن معروض على مجلس الشيوخ للنظر فيها.

طاء- الاتجار بالبشر

٣٥- صدقت الهند على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى بروتوكولها بما فيها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال في أيار/مايو ٢٠١١. وتحظر المادة ٢٣ من الدستور الاتجار بالبشر وكذلك السخرة. وتنص قوانين موضوعية مثل القانون الجنائي الهندي ١٨٦٠، والتشريعات الخاصة مثل قانون عام ١٩٥٦ (لمنع الاتجار اللاأخلاقي)، وقانون عام ١٩٧٦ (لإلغاء) نظام السخرة إلخ، والقوانين المحلية مثل قانون غووا لعام ٢٠٠٣ بشأن الأطفال، على الإطار القانوني في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، أمدت الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا ومختلف المحاكم العليا وكالات إنفاذ القانون بمزيد من السطوة القانونية.

٣٦- وقد بذلت الهند جهوداً هامة فيما يتعلق بقضية الاتجار بالبشر. ومن ذلك أن الحكومة أنشأت ١٠٤ وحدات مهمتها مكافحة الاتجار وضاعفت أعداد حالات إدانة الضالعين في الاتجار بالبشر لاستخدامهم في السخرة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تم إطلاق مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة IND/S16، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين ذلك المكتب والحكومة. وهو يركز على "تعزيز استجابة القائمين على إنفاذ القانون في الهند في ميدان مكافحة الاتجار بالأشخاص، عن طريق التدريب وبناء القدرات". ومن المقترح إنشاء ٣٣٠ وحدة من وحدات مكافحة الاتجار بالبشر في جميع أرجاء البلد وتوفير التدريب لـ ١٠٠٠٠ من ضباط الشرطة بأسلوب تدريب المدربين طوال ثلاثة أعوام. ويجري، منذ عام ٢٠٠٧، تنفيذ برنامج شامل لمنع الاتجار وإنقاذ وتأهيل وإعادة إدماج ضحايا الاتجار الذين يتم استغلالهم في تجارة الجنس أو ما يسمى "أوجاوالا" وإعادة هؤلاء إلى مواطنهم. وقد تمت في إطار ذلك البرنامج الموافقة على إقامة ٨٦ داراً لأغراض التأهيل لإيواء حوالي ١٤٠٠٠ امرأة من ضحايا الاتجار. ويتم ذلك في إطار الشراكة مع المجتمع المدني.

باء- الميل الجنسي

٣٧- لقد كان الاتصال الجنسي بين شخصين من الجنس نفسه يعد، حتى عام ٢٠٠٩، فعلاً إجرامياً بموجب الفرع ٣٧٧ من القانون الجنائي الهندي، ١٨٦٠. وقد ألغت محكمة دلهي العليا ذلك القانون في عام ٢٠٠٩ في إطار قضية مؤسّسة ناز ضد حكومة إقليم دلهي العاصمة الوطنية على اعتبار أنه يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية للبالغين المتراضين.

خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف- الضرورات الإنمائية

٣٨- إن الفكرة الرئيسية التي تشكل رؤية الخطة الحادية عشرة (٢٠٠٧-٢٠١٢) تتمثل في إطلاق عملية تنمية تضمن إدخال تحسينات واسعة على نوعية الحياة على نحو شامل. وهي تتضمن عدة عناصر متشابكة منها تحقيق نمو سريع يقلل من الفقر ويوجد فرصاً للعمالة ويتيح فرصة الاستفادة من الخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، وتكافؤ الفرص، والتمكين بفضل التعليم والاستدامة البيئية والاعتراف بدور المرأة والإدارة الرشيدة. وهناك موارد ضخمة يجري استثمارها في قطاعات توفر خدمات أساسية للفقراء ويجري استخدامها لتحسين قدرات هؤلاء على المشاركة في عملية النمو، وفي الولايات الأضعف اقتصادياً والمناطق المتخلفة. والواقع أن هناك الآن شرطاً لا بد من توافره ويتمثل في إفصاح كل مقترحات الحكومات، صراحة، عن الكيفية التي يمكن بها خدمة "العدالة والإنصاف".

باء - حق الطفل في التعليم المجاني الإلزامي

٣٩- إن الحق في التعليم مضمون الآن بموجب المادة ٢١-ألف وهو يندرج ضمن الحق في العيش الكريم. وقد دخل قانون حق الطفل في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي، الصادر عام ٢٠٠٩، حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويلزم هذا القانون الولاية المعنية بتوفير تعليم مجاني وإلزامي لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ سنة. وهو حق يمكن التقاضي بشأنه ويتمثل في حصول الطفل على تعليم متوسط لمدة تصل إلى ٨ سنوات في فصل ملائم بجوار مكان إقامته. ويتضمن القانون أحكاماً خاصة بتعليم البنات بما في ذلك تعليمهن خارج المدارس. ويكلف القانون كذلك المدارس الخاصة بمهمة ضمان تخصيص ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من مقاعدها للأسر المهمشة. ويُعد تنفيذ قانون حق الطفل في التعليم المجاني والإلزامي مسؤولية مشتركة يتحملها كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات كما أن إجمالي النفقات تتم إدارته وفق نسبة موزعة بين المركز والولايات تبلغ ٦٨ إلى ٣٢.

٤٠- وللقانون آثار هامة فيما يخص تنفيذ برنامج سرفا شيكشا أهيان، وهو برنامج الحكومة الريادي لتعميم التعليم الأولي ضمن أطر زمنية محددة. ويجري تنفيذ ذلك البرنامج في إطار شراكة أقيمت مع حكومات الولايات وهو يسد احتياجات ١٩٢ مليون طفل في ١,١ مليون مكان إقامة. وتجري مواءمة الرؤية والاستراتيجية والمعايير التي يتوافر عليها برنامج سرفا شيكشا أهيان مع الولاية الممنوحة عام ٢٠٠٩. بموجب قانون حق الطفل في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي. وجرت صياغة قواعد حق الطفل في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي، ٢٠١٠ كما تم، في عام ٢٠١٠ إنشاء مجلس استشاري وطني لإسداء المشورة بشأن التنفيذ بطريقة فعالة.

٤١- وكان لبرنامج سرفا شيكشا أهيان (حركة توفير التعليم للجميع) آثار إيجابية على استفادة الأطفال من المدارس والبقاء فيها وعلى توافر المدرسين. فقد ضمن الالتحاق شبه التام بالتعليم الابتدائي كما أنه يركز بشكل خاص على تعليم البنات. وفيما يلي بعض الإنجازات التي يجدر التنويه بها:

- ارتفاع نسبة المساكن الريفية التي يمكن للأطفال القاطنين فيها أن يصلوا إلى المدارس الابتدائية من ٨٧ في المائة، في عام ٢٠٠٢، إلى ٩٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، وارتفاع نسبة الأطفال الذين يمكنهم الوصول إلى المستويات العليا من التعليم الابتدائي من ٧٨ في المائة إلى ٩٢ في المائة في الفترة ذاتها؛
- وجود ٩٩ في المائة من السكان الريفيين على مسافة لا تزيد على كيلومتر واحد من مدارس ابتدائية؛
- تبين من دراسة استقصائية مستقلة أجريت عام ٢٠١٠ انخفاض النسبة المئوية للأطفال غير الملحقين بمدارس في الفئة العمرية ٦-١٤ عاماً في ريف الهند من ٦,٦ في المائة، في عام ٢٠٠٥، إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠؛

- انخفاض نسبة البنات في الفئة العمرية ١١-١٤ عاماً، اللائي لا يدرسن من ١١,٢ في المائة، في عام ٢٠٠٥، إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٠؛
 - تحسن نسبة الالتحاق الخام بالمستوى الابتدائي من ٩٦,٣ في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١١٤,٣٧ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والالتحاق بالمستوى الابتدائي الأعلى من ٦٠,٢ إلى ٧٦,٢٣؛
 - تقلص الهوة الفاصلة بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالمستوى الأولي، على نحو يثير الإعجاب، من ١٧ إلى ٧ نقاط مئوية. كما تحسن مؤشر التعادل بين الجنسين تحسناً ملموساً.
- ٤٢- وعلاوة على ذلك، ولزيادة فرص الحصول على تعليم ثانوي جيد في إطار الإنصاف تم في آذار/مارس ٢٠٠٩ إطلاق برنامج راشتريا مادهياميك شيكشا أهيمان (تعميم التعليم الثانوي الجيد).

جيم- قانون المهاتما غاندي الوطني لعام ٢٠٠٥ لضمان توفير فرص العمل في الريف

- ٤٣- إن العمل بأجر في الهند، التي تعد فيها قوة العمل الأصل الاقتصادي الوحيد لملايين الناس، يصبح السبيل الوحيد لإعمال باقي الحقوق الأساسية. وقد أدرج الحق في العمل في المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة بوصفه من الأهداف المرجوة إلا أن قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان توفير فرص العمل في الريف قد جعل من ذلك ضماناً قانونية.
- ٤٤- وبرنامج ضمان توفير فرص العمل في الريف من أضخم البرامج في العالم من حيث الموارد المالية ونطاق اتساعه. وهو يستند إلى الطلب ويركز على البشر وينفذ بأسلوب يتوخى الأخذ باللامركزية وبالمشاركة من القاعدة إلى القمة. ونموذج النمو الريفي هذا له طابع ثوري جاء ثمرة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المتمثلة في النمو الشامل والحق في العمل ونشوء علاقة رشيدة بين الحكومة المركزية وبين حكومات الولايات.
- ٤٥- وفي إطار قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان توفير فرص العمل في الريف، الصادر عام ٢٠٠٥، يحق لفرد بالغ واحد على الأقل من كل أسرة في ريف الهند أن يعمل لفترة لا تقل عن ١٠٠ يوم كل عام عملاً مضموناً. ويُدفع الحد الأدنى القانوني للأجور لقاء العمل اليدوي غير النظامي ويتعين دفعه في غضون ٧ أيام بعد الأسبوع الذي أُنجز فيه العمل. ويهتم القانون بشكل خاص بالفئات المهمشة وبالمرأة.
- ٤٦- ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تم توسيع نطاق ذلك البرنامج ليشمل كل مقاطعات الهند. حيث أُنشئت فرص عمل لما يزيد على ٥٤ مليون أسرة معيشية في العام ٢٠١٠-٢٠١١ مما يمثل قفزة هامة في نطاق التغطية. ومن أصل أيام العمل التي أنشئت والبالغ عددها ٢,٥٧ مليار يوم بموجب البرنامج أثناء تلك الفترة تم على التوالي تخصيص ٣١ و ٢١ في المائة منها لفائدة

الطوائف المنبوذة والقبائل المنبوذة، في حين خصصت نسبة ٤٨ في المائة من مجموع أيام العمل المنشأة لفائدة نساء. وقد خصص لقانون المهاتما غاندي الوطني لضمان توفير فرص العمل في الريف مبلغ ٤٠٠ مليار روبية في ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٤٧- والجدير بالذكر أن الولايات أفادت بإجراء مراجعة اجتماعية في ما يزيد على ٩٠ في المائة من المجالس القروية. وقد وضع ٢٤٤ ٠٠٠ تقرير عن عمليات المراجعة الاجتماعية على موقع قانون المهاتما غاندي على شبكة الإنترنت. كما بدأ تنفيذ برنامج جديد يتولى بمقتضاه مواطنون بارزون عملية الرصد. وتم في إطار قانون المهاتما غاندي كذلك، استغلال نظام المعلومات الإدارية الذي سيستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استغلالاً ممتازاً وخاصة عندما تكون البيانات ملكاً مُشاعاً. والهند مدركة للمصاعب التي تواجه تنفيذ هذا البرنامج الطموح في جميع أرجائها وهي تعكف باستمرار على استعراضه للتصدي لمواطني النقص فيه.

دال- الأمن الغذائي وتعزيز نظام التوزيع العام

٤٨- في محاولة للانتقال من نموذج توفير الرعاية الاجتماعية إلى اتباع نهج يقوم على إحقاق الحقوق وتوفير الأمن الغذائي لكفالة العيش الكريم، طرحت الحكومة القانون الوطني للأمن الغذائي لعام ٢٠١١ في البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهذا القانون التاريخي يمنح حقاً قانونياً لنسبة ٦٣,٥ في المائة من سكان الهند في الحصول على حبوب غذائية أرخص. وبموجب ذلك التشريع، يحق لكل فرد من السكان الذين ينطبق عليهم القانون الحصول على ٧ كيلوغرامات من الحبوب الغذائية بما فيها الأرز والحنطة والحبوب الخشنة كل شهر بأسعار منخفضة للغاية. ويسعى القانون إلى زيادة توسيع نطاق نظام توزيع الأغذية العمومية الحالي الذي يتولى بيع السلع الغذائية للأسر المنخفضة الدخل بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق، وتقديم الدعم الغذائي للنساء والأطفال إلى جانب أمور أخرى. ومن خصائص القانون الفريدة أنه ينص على أن المرأة فقط هي التي يمكن معاملتها على أنها ربة الأسرة فيما يتعلق بإصدار بطاقات التموين.

٤٩- ويُعد نظام التوزيع العام أكبر برامج الغذاء في العالم وهو جزء حاسم الأهمية من سياسة الحكومة في مجال إدارة الاقتصاد الغذائي. وبالنظر إلى المسؤولية المشتركة المنوطة بالحكومة المركزية وحكومات الولايات فإنه يُعد وسيلة تحقق غرضاً مزدوجاً إذ إنه، من ناحية، يضمن للمزارعين الحصول على أسعار مجزية لقاء محاصيلهم بتطبيق سعر الدعم الأدنى، ويحقق، من ناحية أخرى، الأمن الغذائي لأكثر الشرائح استضعافاً. كما تخصص الحكومة البذور الغذائية لبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى بأسعار مدعومة لفائدة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن برامج الخطة الخمسية الحادية عشرة تعطي أيضاً قوة دفع إضافية مراعية لاحتياجات صغار المزارعين والمهمشين منهم.

هاء- الضمان الاجتماعي والعمل

٥٠- سنت الحكومة قانون الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين لعام ٢٠٠٨ وهو نص على توفير الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين. وفي عام ٢٠٠٩، شكّل المجلس الوطني للضمان الاجتماعي من أجل صوغ برامج الضمان الاجتماعي في مجالات هي: '١' الصحة واستحقاقات الأمومة؛ '٢' الوفاة والإصابة بالعجز؛ '٣' توفير الحماية في مرحلة الشيخوخة. كما أنشأت الحكومة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة عمال القطاع غير المنظم والبالغ عددهم ٤٣٣ مليون عامل. بمن فيهم النساجون وعاصرو نسغ النخيل وسائقو الريكشوه والعاملون في صناعة سجاجير البيدي والنساء العاملات.

٥١- وقد تم إطلاق البرنامج الوطني للتأمين الصحي الذي يوفر تغطية صحية بمبلغ ٣٠.٠٠٠ روبية للأسر الواقعة تحت خط الفقر في القطاع غير المنظم بدون الحاجة إلى سداد مبالغ الخدمات وباستخدام بطاقات تموين. وتم، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تغطية ما يزيد على ٢١,٨ مليون أسرة من تلك الأسر.

٥٢- ولتوفير حياة كريمة، يُعد القضاء على ممارسة نبش القمامة مجالاً ذا أولوية بالنسبة إلى الحكومة وقد تم اعتماد استراتيجية ذات ثلاث شُعب تتمثل في سن القوانين والتنمية وإعادة التأهيل. ومن أصل عمال نبش القمامة وذويهم الذين يبلغ عددهم ٧٧٠.٠٠٠ شخص والذين من المزمع أن يتم تأهيلهم في إطار البرنامج الوطني لتحرير وإعادة تأهيل عمال نبش القمامة وذويهم، تمت إعادة تأهيل ٤٢٨.٠٠٠ شخص وتعليمهم مهناً أخرى. أما بالنسبة للمتبقين البالغ عددهم ٣٤٢.٠٠٠ شخص فقد تم، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، إطلاق برنامج التشغيل الذاتي لإعادة تأهيل عمال نبش القمامة. ويجري تنفيذ ذلك البرنامج على الصعيد الوطني عن طريق المؤسسات الوطنية الأربع للتمويل والتنمية. وقد أكدت جميع الولايات أن جميع المستفيدين المؤهلين والراغبين الذين تم التعرف إليهم قد منحوا مساعدة مالية للبحث عن أعمال بديلة.

٥٣- وتسعى الهند بشكل دائم إلى تعزيز حماية عمالها من الاستغلال خلال عملية التوظيف وحماية عمالها في الخارج عن طريق إبرام الاتفاقات الثنائية وتشكيلة من السياسات والبرامج.

واو- الصحة

٥٤- تنص المادة ٤٧ من الدستور، المتعلقة بالمبادئ الموجهة لسياسة الدولة، على أن من واجبات الدولة رفع مستوى التغذية وتحسين الصحة العمومية. واعترافاً بهذا الأمر، أطلقت الحكومة المشروع الوطني للصحة الريفية. ويتم، في إطار ذلك المشروع، اتباع نهج تآزري يتمثل في الربط بين الصحة وبين محددات التمتع بموفور الصحة ألا وهي عناصر التغذية والإصحاح والنظافة الشخصية ومياه الشرب النقية.

٥٥- وقد أدت الاستثمارات الضخمة التي وُظفت في هذا القطاع إلى حدوث انخفاض في معدل وفيات الرضع من ٥٨ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠، وانخفاض نسبة وفيات الأمومة من ٢٥٤ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى ٢١٢ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وانخفاض مجموع معدل الخصوبة إلى ٢,٦ (٢٠٠٩) بعد أن كان يبلغ ٣,٢ (٢٠٠٠). ولم تبلغ الهند عن وقوع أي إصابة بشلل الأطفال منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كما انخفض عدد حالات حاملي فيروس الإيدز المكتشفة حديثاً بنسبة فاقت ٥٠ في المائة في العقد الماضي.

٥٦- غير أن هناك حالات من عدم المساواة سببها التباين بين الريف والحضر واحتلال التوازن بين الجنسين وتغذية الأطفال. وقد تمت مناقشة مذكرة استراتيجية الحكومة الرامية إلى "التصدي للتحديات التي تواجهها الهند في مجال التغذية" مع مختلف أصحاب المصلحة وقدمت إلى المجلس الوطني التابع لرئيس الوزراء والمعني بالتصدي للتحديات التي تواجه الهند في مجال التغذية. ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة على برنامج متعدد القطاعات الغرض منه التصدي لمسألة التغذية في ٢٠٠ مقاطعة ترزح تحت أعباء ثقيلة. ولإدماج النساء الحوامل في الإطار المؤسسي شهد برنامج تدخلات الأمومة المأمونة نمواً هائلاً في السنوات الست الماضية كما ارتفع عدد الحوامل المستفيدات من ٦٤٤ ٠٠٠ امرأة، في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، إلى ١٠,٦ ملايين امرأة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويمكن برنامج خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأم والطفل، الذي بدأ تنفيذه منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، النساء الحوامل من الحصول على طائفة من الخدمات في المؤسسات الصحية بما فيها مجانية عملية الوضع ومجانبة الأدوية وتوفير خدمات الإطعام والعلاج للأطفال الحديثي الولادة.

زاي- الإسكان وإعادة التأهيل

٥٧- يظل نقص عدد المساكن المتاحة من الأسباب التي تدعو إلى القلق وقد عززت الحكومة من تركيزها على هذه المسألة. ويُعد برنامج إنديرا غاندي للرعاية الاجتماعية من أكبر البرامج التي تنفذها وزارة التنمية الريفية من أجل توفير المساكن للأسر الواقعة تحت خط الفقر في المناطق الريفية. وقد بدأ تنفيذ ذلك البرنامج منذ العام ١٩٨٥-١٩٨٦. وتم، منذ بداية عملية التنفيذ، بناء ٢٧,٣ مليون منزل بتكلفة قدرها ٧٩٥ مليار روبية (حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). وقد تم تقبل هذا البرنامج بقدر كبير من الارتياح بسبب مشاركة المستفيدين منه في بناء مساكنهم. ويقتصر دور حكومة الولاية المعنية على الإفراج عن الأموال اللازمة وتيسير استخدام التكنولوجيا الملائمة.

٥٨- ويركز برنامج جواهر لال نهرو الوطني لتجديد المناطق الحضرية، ٢٠٠٥، الأضواء على التطوير المتكامل للهيكل الأساسية والخدمات الحضرية في ٦٥ مدينة مختارة وذلك بالتوكيد على فقراء الحضر، وتحسين العشوائيات وإقامة المراحيض/الحمامات المجتمعية إلخ.

وقد تمت الموافقة، في إطار ذلك البرنامج، على عدد من الوحدات السكنية المزمع إنشاؤها بلغ مجموعها ١,٥٨ مليون وحدة. وقد تم إنجاز ٥٣٣ ٠٠٠ وحدة سكنية منها في حين يجري بناء ٣٦٩ ٠٠٠ وحدة. ويبلغ مجموع حصة الحكومة المركزية، بموجب ذلك البرنامج، ٢٣١ مليار روبية في حين تم الإفراج عن ١٢٤ مليار روبية لفائدة حكومات الولايات. وبصرف النظر عن عمليات الاستعراض المنتظمة التي تقوم بها الولايات والمناطق، فقد كلفت الحكومة بعض الوكالات بالاضطلاع بدور وكالات محايدة للتفتيش والمراقبة لرصد التقدم المحرز وجودة المشاريع المنفذة. بموجب برنامج جواهر لال نهرو الوطني لتحديد المناطق الحضرية، ولا تتم الموافقة على دفع الأقساط إلا بعد أن تتولى تلك الوكالات المحايدة الموافقة على الجودة.

٥٩- وعلاوة على ذلك، ولتطهير البيئة من العشوائيات تم إطلاق برنامج جديد يسمى "مشروع راجيف غاندي لفقراء الحضر" في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويوفر هذا البرنامج المساعدة المالية للولايات التي ترغب في منح حقوق الملكية لسكان الأحياء الفقيرة وتزويدهم بنفس المستوى من المرافق الأساسية التي يتمتع بها بقية سكان المدينة. ويتوقع أن يغطي البرنامج، في نهاية المطاف، حوالي ٢٥٠ مدينة بحلول عام ٢٠١٧ وقد أفرج عن الأموال لفائدة ١٥٧ مدينة لتمكينها من البدء في الأشغال، كما أدمج برنامج الشراكة الخاصة بالسكن الميسور التكلفة في هذا البرنامج الجديد.

٦٠- وفي حكم صدر في الآونة الأخيرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أمرت المحكمة العليا بالامتنال لأحكام المادة ٢١ وذلك بتوفير المأوى الليلية للمشردين حيث إن نوم الناس على أرصفة الطريق ليلاً يعدّ انتهاكاً لحقهم في العيش الكريم. كما أمرت محكمة دلهي العليا بإعادة فتح مأوى ليلية مؤقتة.

٦١- وإدراكاً لضرورة التصدي لمسألة إعادة تأهيل الأشخاص النازحين نصت السياسة الوطنية الجديدة الخاصة بالفلذات، ٢٠٠٨ على "أن تتم صياغة كل التدابير المقترحة اتخاذها بمشاركة الأشخاص المتأثرين النشطة بدلاً من فرض تلك التدابير من جهات خارجية...".

حاء- الإصحاح ومياه الشرب

٦٢- تعدّ حملة الإصحاح الكامل برنامجاً شاملاً الغرض منه ضمان توفير مرافق الإصحاح في المناطق الريفية. وقد تمكنت تلك الحملة من التعجيل بالتغطية بخدمات الإصحاح ورفع نسبتها من مجرد ٢٢ في المائة حسب التعداد الذي حدث عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٦٨ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٦٣- ويعدّ البرنامج الوطني لتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية مشروعاً ريادياً الغرض منه ضمان إتاحة الفرصة أمام كل الأسر في المناطق الريفية للوصول إلى مرافق مياه الشرب

النقية المستدامة. وقد تم تزويد أكثر من ١,٢٣ مليون مسكن ريفي بتلك المرافق في إطار هذا المشروع. وتشير التقديرات إلى أنه تم، خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة، إنفاق حوالي ٩٠٠ مليار روبية لهذا الغرض. وبيّنت أحدث الدراسات الاستقصائية التي وضعتها المنظمة الوطنية للاستقصاءات بأخذ العينات في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن حوالي ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية تحصل على مائها الصالح للشرب من مصادر محسّنة.

٦٤- وفي تطور هام ستزوّد كلّ المدارس في جميع ولايات الهند بمراحيض بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢ نزولاً على التوجيهات التي أصدرتها المحكمة العليا الهندية بموجب المادة ٢١ ألف. كما ضمنت توجيهات مماثلة أصدرتها المحكمة تزويد كلّ المدارس في الهند بمرافق مياه الشرب.

طاء- القضاء على الفقر

٦٥- في حين انخفض معدل الفقر، حسب لجنة لاكداوالا التي أنشأها مفوضية التخطيط، من ٣٦ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٢٧,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن ذلك المعدل المنخفض، حسب لجنة تندولكار التي أنشأها تلك المفوضية كذلك، من ٤٥,٣ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٣٧,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. والمهم، حسب منهجيتي هاتين اللجنتين، أن مدى انخفاض معدل الفقر حسب النقاط المتوية المقارنة الملموسة، هو ذاته إجمالاً.

سادساً- الفئات التي تحتاج إلى عناية خاصة

ألف- الأطفال

٦٦- لقد أعطت تشكيلة من القوانين والمبادرات السياسية المتينة قوة دافعة لحماية أطفال الهند ولرعايتهم اجتماعياً. فقد حظي الأطفال بعناية كبيرة في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة. وتلك الخطة تمضي قدماً ببرنامج حقوق الطفل عن طريق زيادة تعزيز التشريعات والتوسع في نظم تقديم الخدمات. وبعض تلك المبادرات يشمل تعميم خدمات تغذية ونماء الأطفال في الفئة العمرية صفر-٦ سنوات، واعتماد التعليم الإلزامي المجاني للأطفال في الفئة العمرية ٦-١٤ سنة؛ وتعديل التشريعات القائمة وإطلاق برامج شاملة لحماية الأطفال الذين يمرون بظروف صعبة والأطفال العمال وضحايا الاتجار والأطفال المستضعفين.

باء- اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل

٦٧- أنشئت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧. بموجب قانون اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، ٢٠٠٥. وهي واحدة من اللجان القلائل من نوعها في آسيا. فهي سهر على اتساق جميع القوانين والسياسات والبرامج والآليات الإدارية مع الرؤية الخاصة بحقوق الطفل والواردة في الدستور واتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، فإنها تدرك، من تلقاء نفسها، ما يشكل انتهاكاً لحقوق الطفل وتحلل البيانات المتعلقة بالأطفال. وقد تولت اللجنة، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١) معالجة ٦٧٥ شكوى بانتهاك حقوق أطفال/حرمان أطفال من حقوقهم. وشكلت فريق خبراء في عام ٢٠٠٩ أعضاء من الشخصيات البارزة التي تقدم النصح بشأن الدور المنوط باللجنة في مجال رصد حق الطفل في التعليم. كما أشركت اللجنة المجتمع المدني في المراجعة الاجتماعية للحق في التعليم بغرض تعزيز عملية الأداء والتنفيذ.

٦٨- وقد تمّ الوقوف، في موضع سابق من التقرير، على التطورات الداعية للإعجاب التي حدثت بفضل حركة توفير التعليم للجميع.

٦٩- ويعدّ قانون قضاء الأحداث (رعاية وحماية الطفل) الصادر عام ٢٠٠٠، التشريع الرئيسي لحماية الطفل. وقد جرى تعديله في عام ٢٠٠٦ كما صيغت قواعد قضاء الأحداث (رعاية وحماية الطفل) عام ٢٠٠٧ من أجل تنفيذ ذلك القانون بشكل فعال. وفي عام ٢٠٠٦، تم توسيع نطاق القانون فأصبح يشمل حملة من الأمور منها إدراج الأطفال المتسولين والأطفال العمال في فئة الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، طرحت الحكومة مشروع تعديل قانون قضاء الأحداث (رعاية وحماية الطفل)، ٢٠١٠، بغرض إزالة الإشارات التمييزية الموجهة ضدّ الأطفال المصابين بأمراض مثل الجذام والالتهاب الكبدي باء والأمراض المنقولة جنسياً والسل. وقد اعتمد البرلمان ذلك التعديل.

٧٠- وفي عام ٢٠٠٦، سنّ قانون حظر زواج الأطفال الذي ألغى قانون تقييد زواج الأطفال الصادر عام ١٩٢٩ وجعل من زواج الأطفال جريمة.

جيم- البرنامج المتكامل لحماية الأطفال

٧١- في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أطلق البرنامج المتكامل لحماية الأطفال الذين يمرون بظروف صعبة من أجل الحدّ من درجة الاستضعاف التي هم عليها حيال الأوضاع والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى إيذائهم وإهمالهم واستغلالهم والتخلي عنهم وفصلهم عن ذويهم. ويشمل ذلك البرنامج ثلاثة برامج رئيسية هي: '١' برنامج قضاء الأحداث؛ '٢' البرنامج المتكامل لرعاية أطفال الشوارع؛ '٣' مشروع مساعدة الدور المخصصة للأطفال. وهناك ما يزيد على ٩٠.٠٠٠ طفل من الذين يستفيدون بهذا المشروع. وتشمل المبادرات ما يلي:

- إنشاء هيئات نظامية في كل مقاطعة وهيكل لتقديم الخدمات لحماية الطفل على صعيدي الولاية والمقاطعة؛
- تحديث وإنشاء خدمات مؤسسية معيارية وتعيين موظفين متفانين في مجال حماية الطفل؛
- توسيع نطاق خدمات التواصل في حالات الطوارئ (خدمات الهاتف المباشر المقدمة للأطفال، الرقم ١٠٩٨)؛
- تعزيز الرعاية المقدمة خارج إطار المؤسسات؛
- بدء أعمال شعبة حماية الطفل داخل المعهد الوطني للتعاون العمومي ونماء الطفل؛
- نظام تتبع أحوال الطفل.

دال - الخدمات المتكاملة لنماء الطفل

٧٢- تعدّ الفترة التي تمتدّ من الولادة حتى السنة السادسة من العمر، وخاصة عندما يقل عمر الطفل عن عامين، أهم الفترات التي يتعين فيها التدخل لمحاربة سوء التغذية. ومشروع الخدمات المتكاملة لنماء الطفل عبارة عن برنامج متكامل يتصدّى لتلبية احتياجات الأطفال دون السادسة من العمر في مجالات الصحة والتغذية ومرحلة ما قبل المدرسة. وهو يوفر مجموعة من الخدمات تتضمن التغذية التكميلية، والتعليم غير النظامي في مرحلة ما قبل المدرسة، والتربية التغذوية والصحية، والتحصين، وخدمات تحريم الأمراض، والإحالة. ويهدف المشروع إلى تحقيق جملة أمور منها تحسين الوضع التغذوي والصحي للأهالي الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن السادسة. وتسهم الحكومة المركزية بنسبة ٩٠ في المائة من جميع التكاليف و ٥٠ في المائة من تكلفة التغذية التكميلية في حين تمول حكومات الولايات الباقي. وقد تمت زيادة مخصصات مشروع الخدمات المتكاملة لنماء الطفل من الميزانية زيادة كبيرة حيث ارتفعت من ١٠٣ مليارات روبية في الخطة العاشرة إلى ٤٤٤ مليار روبية في الخطة الحادية عشرة. وعلاوة على ذلك خصص مبلغ ٩٠ مليار روبية لبرنامج استحقاقات الأمومة. وركزت الخطة الحادية عشرة، معترفة بالحاجة إلى تغطية الأطفال دون الثانية من العمر، على "إعادة هيكلة" مشروع الخدمات المتكاملة لنماء الطفل بحيث يغطي البرنامج كلّ الأطفال وتكون التغذية التكميلية بجودة أفضل، ويتم تحويل الأموال اللازمة في الوقت المحدد ويتم تقديم خدمات الرعاية للأم والطفل. ويبلغ عدد المستفيدين من البرنامج ٩٧,٥ مليون نسمة منهم ٧٩,٥ مليون طفل (تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وست سنوات) و ١٨ مليون امرأة من الحوامل والمرضعات. وقد قرر المجلس الوطني المعني بالتحديات التغذوية التابع لرئيس الوزراء، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تعزيز ذلك البرنامج.

٧٣- ويجري تعزيز عنصر التعليم ما قبل المدرسي في مشروع الخدمات المتكاملة لنماء الطفل من أجل تعميم التعليم في بداية مرحلة الطفولة وإعداد الأطفال، ولا سيما أولئك

الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة اجتماعياً، لتلقي التعليم النظامي. وقد ارتفع عدد المستفيدين من التعليم ما قبل المدرسي من ٢١,٤ مليون طفل، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلى ٣٣ مليوناً في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ثم إلى ٣٥ مليوناً بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

هاء- استغلال الأطفال

٧٤- عدّل قانون المعلومات والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٨ من أجل التصدي لاستغلال الأطفال عن طريق شبكة الإنترنت إذ ينص الفرع ٦٧(ب) من ذلك القانون على العقوبة المسلطة على نشر أو بث مواد تصوّر الأطفال وهم في أوضاع جنسية فاضحة إلخ. في شكل إلكتروني.

٧٥- وحيث إن التشريعات القائمة لا تنص على النحر الكامل للجرائم الجنسية المرتكبة في حق الأطفال فقد طرحت الحكومة على البرلمان، في آذار/مارس ٢٠١١، مشروع قانون بشأن حماية الأطفال من الجرائم الجنسية وتجري دراسة ذلك المشروع في مجلس الشيوخ. ويبيّن مشروع القانون جملة أمور منها طبيعة الجرائم المقترفة، وينص على إقامة محاكم خاصة للبت في تلك الجرائم وتسليط عقوبات صارمة على مرتكبيها.

واو- التبني والرعاية البديلة

٧٦- تخضع إجراءات التبني في الهند لمبادئ توجيهية محدّدة تحظر بها الحكومة المعنية وهي تبين بوضوح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمن يعينهم الأمر. ولإدراج قانون قضاء الأحداث الصادر عام ٢٠٠٦ والقواعد النموذجية، الصادرة عام ٢٠٠٧، والتي تنصّ على إمكانية إعادة تأهيل الأطفال المتخلّى عنهم وفقاً للمبادئ التوجيهية للوكالة المركزية للموارد المتعلقة بالتبني مع عدم إغفال مختلف التوجيهات الصادرة عن مختلف المحاكم وعلى النصوص التي تحكم عمليات التبني التي تتم بين البلدان والتي وضعتها اللجنة الخاصة المنبثقة عن اتفاقية لاهاي والتي انعقدت في عام ٢٠١٠، أصبح من اللازم مراجعة المبادئ التوجيهية في حزيران/يونيه ٢٠١١ لتعكس هذه التعديلات. وقد تم إطلاق نظام للمعلومات والإرشاد بشأن الموارد المتعلقة بالتبني، وهو نظام يقوم على شبكة الإنترنت، ممّا يجعل عملية التبني أكثر شفافية.

زاي- عمل الأطفال

٧٧- في ظل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في الهند اعتمدت استراتيجية متعددة الشّعب الغرض منها القضاء على عمل الأطفال وهي تشدد على اتخاذ تدابير تشريعية وعلى إقامة برامج تنمية عامة لصالح أسر الأطفال الذين يشكلون قوة عاملة وإجراءات تقوم على مشاريع في مجالات يستخدم فيها العمال الأطفال بمعدلات عالية

٧٨- وينص قانون (حظر وتنظيم) تشغيل الأطفال، الصادر عام ١٩٨٦، على حظر تشغيل الأطفال دون الرابعة عشرة من العمر في مهن/عمليات خطيرة منصوص عليها في القانون. ولم تصدّق الهند على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ إذ إنّهما تحددان الثامنة عشرة سنّاً دنياً للتشغيل. وتعكف الحكومة على دراسة طرائق التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية هاتين ولا سيما الاتفاقية رقم ١٨٢. وهناك مشاورات دائمة في هذا الصدد. غير أنه يجدر التنويه بأن الحكومة أصدرت، في السنوات الخمس الماضية، ثلاثة بلاغات بتوسيع قائمة العمليات والمهن المحظورة والخطرة كما ورد في الجدول الثاني من قانون (حظر وتنظيم) عمل الطفل الصادر عام ١٩٨٦. وقد بلغ عدد المهن المذكورة في الجزء ألف الآن ١٨ مهنة أما عدد العمليات المحظورة الواردة في الجزء باء فبلغ ٦٥ عملية. وعلاوة على ذلك، فإن أسوأ أشكال علم الأطفال محظورة بالفعل. بموجب مختلف القوانين منها قانون (إلغاء) نظام السخرة الصادر عام ١٩٧٦، وقانون منع الاتجار غير الأخلاقي الصادر عام ١٩٥٦، وقانون منع الاتجار غير القانوني بالمخدرات والمواد ذات التأثير النفساني الصادر عام ١٩٨٨، وقانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال الصادر عام ١٩٨٦. وبالتالي فإن التوجهات نحو القضاء على عمل الأطفال تدريجياً في الهند ليست نادرة الحدوث.

٧٩- وتنكبّ الحكومة على تنفيذ المشروع الوطني لعمل الأطفال من أجل إعادة تأهيل العمال الأطفال. ويجري تنفيذ ذلك المشروع في ٢٦٦ مقاطعة، في إطار ٧ ٣٠٠ مدرسة خاصة. وهذه المدارس الخاصة تديرها أساساً منظمات غير حكومية وهي تقدم تعليمًا غير نظامي/نظامياً، وبرامج للتدريب المهني إلخ. لأطفال تم سحبهم من سوق العمالة حتى يتسنى إعدادهم للانضمام إلى المنظومة التعليمية العادية. وقد تم إدماج ٨٥٢ ٠٠٠ طفل في التعليم العادي بموجب المشروع الوطني لعمل الأطفال. وانخفض عدد العمال الأطفال على مدى السنوات الخمس الماضية بنسبة ٤٥ في المائة.

حاء- برنامج تقديم وجبات الغداء لأطفال المدارس

٨٠- تمّ توسيع نطاق تغطية هذا البرنامج الفعال الذي يحظى بشعبية عظيمة والمتمثل في تقديم وجبات الغداء لأطفال المدارس بما يسدّ "الجوع" و"همّة التعليم" على حدّ سواء مرة أخرى في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بحيث أصبح يغطي الآن كلّ الأطفال الذين يدرسون في الصفوف الأولى إلى الثامن في المدارس الحكومية والمدارس التي تستفيد من معونة الحكومة ومدارس الهيئات المحلية والمراكز التابعة لبرنامج ضمان التعليم ومراكز التعليم البديل والمبتكر التي تحظى بدعم حركة توفير التعليم للجميع. بما فيها المدارس والمكاتب الإسلامية وكذلك الأطفال المشمولين بالمشاريع الوطنية المعنية بالعمال الأطفال.

طاء- المرأة

٨١- يضمن دستور الهند مساواة المرأة مع الرجل وقد وضع الأساس الذي يستند إليه النهوض بمستواها. كما أنه يسمح بالتمييز العكسي لصالح المرأة وقد تم تصميم الكثير من البرامج الهامة خصيصاً حتى تعود بالفائدة على الفتيات والنساء. وتم سنّ عدد من القوانين من جانب البرلمان الهندي الذي أدخل تحسينات ملموسة على مركز المرأة. ومن تلك القوانين: قانون حظر زواج الأطفال، الصادر عام ٢٠٠٦، وقانون الإرث الهندوسي، الصادر عام ١٩٥٦؛ وقانون (حظر) تصوير المرأة بشكل مناف للحياء، الصادر عام ١٩٨٦؛ وقانون حظر المهور، الصادر عام ١٩٦١؛ وقانون استحقاقات الأمومة، الصادر عام ١٩٦١؛ وقانون المساواة في الأجور، الصادر عام ١٩٧٦؛ وقانون (منع) الاتجار غير الأخلاقي، الصادر عام ١٩٥٦؛ وقانون (حظر اختيار جنس المولود) باستخدام تقنيات التشخيص في مرحلة ما قبل الحمل ومرحلة ما قبل الولادة، الصادر عام ١٩٩٤؛ وقانون حماية المرأة من العنف المتزلي، الصادر عام ٢٠٠٥.

٨٢- ولجنة التخطيط الهندية ملتزمة، انطلاقاً من خططها الخمسية، بتمكين النساء لكي يصبحن "شريكات ومشاركات في مجال التنمية على قدم المساواة مع الرجال". وقد اعترفت الخطة الخمسية الحادية عشرة بالمرأة بوصفها عنصراً من عناصر النمو الاجتماعي - الاقتصادي المستدام والتغيير ويجري الآن تمويل عدد كبير من المشاريع الجنسانية.

٨٣- وقد مثل تعديل قانون الإرث الهندوسي، الصادر عام ٢٠٠٥، شكلاً قانونياً هاماً سيساهم في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي حيث يمنح البنت حقوقاً متساوية في الممتلكات التي تؤول إلى الأبناء.

٨٤- ويرتبط العنف المتزلي الممارس على المرأة ارتباطاً عضوياً بعدم استقلالها اقتصادياً عن الرجل وبانعدام نظم الدعم. وانطلاقاً من هذا الفهم فإن الإدارة اتجهت إلى اعتبار قانون حماية المرأة من العنف المتزلي، الصادر عام ٢٠٠٥، قانوناً مدنياً لا يعرف فقط "العنف المتزلي" للمرة الأولى ويمنح المرأة الحق في الحصول على أمر بالحماية، بل ينظر أيضاً في شتى أشكال التخفيف من وطأة المشكلة مثل الإعاقة والتعويض والإقامة والرعاية.

٨٥- ويعد انخفاض نسبة تعادل جنسي المواليد من الأسباب الداعية إلى القلق، ولمعالجة هذه المسألة وضعت الحكومة جملة من التدابير من بينها القانون الخاص بتقنيات اختيار المولود في مرحلتها ما قبل الإخصاب وقبل الحمل (حظر اختيار جنس المولود)، الصادر عام ١٩٩٤، الذي يحظر اختيار جنس المولود وينظم استخدام تقنيات التشخيص في مرحلة ما قبل الولادة وذلك بغرض منع إساءة استعمالها بما يؤدي إلى الإجهاد سعياً للحصول على جنس المولود المرغوب. ومن الخطوات المتخذة، في الآونة الأخيرة، تعديل القواعد للنص على مصادرة المعدات غير المسجلة وتسليط المزيد من العقوبات على العيادات غير المسجلة التي تستخدم تقنيات الموجات فوق الصوتية وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتفتيش والرصد وتعزيزها.

- ٨٦- وأطلقت الحكومة الحملة الوطنية لتمكين المرأة (٢٠١٠-٢٠١٥) في آذار/مارس ٢٠١٠ لتحقيق جملة أمور منها كفالة تساوq برامج مختلف وزارات الحكومة المركزية وحكومات الولايات، واستعراض الميزنة الجنسانية ومختلف القوانين الاجتماعية المتعلقة بالمرأة.
- ٨٧- وفي عدة قرارات هامة وضعت المحكمة العليا أسس اجتهادات فقهية تعزز حقوق المرأة وهيئة الظروف المأمونة والصحية لها في البيت وفي العمل.
- ٨٨- وهناك أيضاً أعداد كبيرة من النساء اللائي التحقن بالقوات المسلحة. وقد أعطت محكمة دهي العليا، في حكم تاريخي، أصدرته في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠، توجيهات للقوات الجوية الهندية للسماح للضباط من النساء العاملات فيها بالحصول على مركز ضابط للخدمة الدائمة. وكانت النساء من فئة الضباط قبل ذلك يحصلن على مركز الخدمة القصيرة الأجل ولا يسمح لهن بالخدمة إلاّ طوال مدة أقصاها ١٤ عاماً مقارنة مع الضباط الرجال الذين يمكنهم الخدمة حتى سن الستين كما أن لهم الحق في الحصول على مختلف الامتيازات الأخرى.
- ٨٩- وتعدّ اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة هيئة نظامية أنيطت بها ولاية صون حقوق المرأة الدستورية والقانونية، وإعادة حقوق المرأة المسلوقة وتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين.
- ٩٠- وهناك خطوة تقدمية أخرى اتخذتها كثير من حكومات الولايات وتمثل في إلزامية تسجيل اسم الزوجة فيما يتعلق بكل الممتلكات التي بحوزة الزوج أو التي يفتنيها. وعلاوة على ذلك، فإن مشاريع امتلاك الأصول الممولة من قبل الحكومة لها عنصر يتعلق بامتلاك المرأة للأصول. وبناء على ذلك فإن الملكية، في إطار مشاريع الإسكان مثل برنامج إنديرا غاندي للرعاية الاجتماعية أو مشروع راجيف غاندي لتوزيع غاز البروبين المسيل، تسجل باسم أفراد الأسرة من الإناث أو باسم الزوج والزوجة كليهما.
- ٩١- وقد أطلقت الحكومة اعترافاً منها بأن زيادة نسبة إلمام الإناث بالقراءة والكتابة أمر من شأنه أن يضاعف من قوة برامج التنمية الاجتماعية، حملة وطنية لمحو أمية المرأة، في عام ٢٠٠٩، حتى تلم كل امرأة بالقراءة والكتابة في غضون خمس سنوات.
- ٩٢- ويتضح التقدم الهام الذي أحرزته المرأة اليوم من مختلف المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بالصحة ومحو الأمية ومعدل مشاركة القوة العاملة إلخ. وفي ميدان التعليم، تشكل الفتيات نسبة تقارب ٤٨,٤٦ في المائة من مجموع عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي و٤١,١٢ في المائة من المرحلة العليا من التعليم الابتدائي (٢٠٠٩-٢٠١٠). وبيّن تعداد السكان لعام ٢٠١١ تحسن معدل إلمام المرأة بالقراءة والكتابة إذ ارتفع من ٥٣,٦٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٦٥,٤٦ في المائة في عام ٢٠١١، وتحسن مجموع النسبة بين الجنسين الذي ارتفع من ٩٣٣ أنثى، في عام ٢٠٠١، إلى ٩٤٠ أنثى لكل ١٠٠٠ ذكر في عام ٢٠١١.
- ٩٣- وقد تم تناول برنامج تدخلات الأمومة المأمونة في القسم الذي تطرّق إلى "الصحة" من هذا التقرير. وهناك مشاريع قيد التنفيذ للتصدي لوفيات الرضع والأطفال. ومن المشاريع

البارزة في هذا الصدد برنامج التمنيع الشامل لتطعيم الأطفال ضد ستة من الأمراض التي يمكن توقيها باللقاحات؛ وبرنامج التدبير العلاجي المتكامل لأمراض الأطفال الحديثي الولادة الذي يركز على الجوانب الوقائية والتعزيزية والعلاجية في أوساط الأطفال الحديثي الولادة والأطفال؛ وبرنامج الصحة الإنجابية وصحة الأطفال الذي دخل مرحلته الثانية (٢٠٠٥-٢٠١٠).

٩٤- ولبذل الحوافز من أجل تقبل ولادة الأنثى وتشجيع الأسر على الاستثمار في تعليمها ونمائها، تنكب عدة ولايات على تنفيذ برامج للتحويلات النقدية المشروطة. كما تنكب الحكومة على تنفيذ برنامج مماثل يطلق عليه اسم "دهانا لاكشمي" الذي أُطلق في آذار/مارس ٢٠٠٨ على سبيل التجربة. أما فيما يتعلق بتغذية الفتيات المراهقات وتطوير مهارتهن فقد تم إطلاق مشروع رائد باسم "سابلا" في ٢٠٠ مقاطعة.

٩٥- وينظر برنامج الحماية المتكاملة للطفل، اعترافاً بمشكلة "اختفاء" البناء نتيجة لعمليات الإجهاض التي تُجرى بدافع اختيار جنس المولود أو لواء البنات أو بسبب الإهمال، في مسألة إقامة مراكز استقبال الوليدات في كل مقاطعة.

٩٦- واعترافاً بالضغوط التي تواجهها الكثير من النساء اللاتي يواصلن العمل حتى آخر مرحلة من مراحل الحمل ويستأنفن بعد أن يضعن أحماهن بمدة وجيزة أطلقت وزارة المرأة ونماء الطفل، في الآونة الأخيرة من الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مبادرة جديدة في هذا الصدد باسم مشروع إنديرا غاندي لاستحقاقات الأمومة المشروطة تم البدء فيه على سبيل التجربة في ٥٢ مقاطعة، وهو يهدف إلى بلوغ غرضين يتمثلان في توفير المعونة النقدية للنساء الحوامل والمريضات لتعويضهن على الخسارة التي يتكبدها عند الانقطاع عن العمل وتحسين تغذيتهن. ويستند البرنامج إلى قاعدة الخدمات المتكاملة لنماء الطفل ويشمل حوالي ١,٤ مليون امرأة في السنوات الأولى.

٩٧- وهناك حكم تتفرد به الحكومة وينص على إمكانية حصول موظفاتهما على إجازة مدتها عامان لرعاية أطفالهن في أي وقت كان خلال سنوات الطفولة.

باء- تعميم المنظور الجنساني

٩٨- من المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة لتعزيز المساواة بين الجنسين اعتماد أسلوب الميزنة الجنسانية في عام ٢٠٠٥ كأداة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الحكومية. وتهدف الحكومة، عن طريق الميزنة الجنسانية، إلى ضمان ترجمة سياسة الحكومة العامة بشأن المساواة بين الجنسين إلى مخصصات تدرج في الميزانية وإلضفاء طابع مؤسسي على هذه العملية، بادرت الحكومة إلى إنشاء خلايا للميزانيات الجنسانية داخل كل الوزارات/الإدارات المركزية. وقد قامت ٥٦ وزارة/إدارة، حتى الآن، بإنشاء تلك الخلايا، ومن العناصر التي تركز عليها الحملة الوطنية لتمكين المرأة، ٢٠١٠، استعراض الميزنة الجنسانية.

٩٩- كما ركزت الحكومة على التدخلات المضطّعة بها في مجال التمكين الاقتصادي عن طريق إتاحة فرص العمالة للفقراء والنساء، وبناء القدرات ولا سيما عن طريق حركة مجموعات المساعدة الذاتية. وهناك حوالي ستة ملايين مجموعة ٨٠ في المائة منها مجموعات نسائية.

كاف- تسجيل الزيجات

١٠٠- على الرغم من التحديات الاجتماعية الاقتصادية المطروحة تعمل الهند على فرض تسجيل كل الزيجات. ويأتي هذا التوجيه من المحكمة العليا التي أشارت، في إطار قضية سيما ضد أشويني كومار (SCC 578 (2) 2006) بالزامية تسجيل زيجات كل الأشخاص بغض النظر عن الدين الذي يعتنقونه، من مواطني الهند في الولايات التي يعيشون فيها. وفي هذا السياق، اتخذت ١٩ ولاية بالفعل التدابير التشريعية اللازمة.

لام- الأشخاص ذوو الإعاقة

١٠١- جاء في تعداد السكان، الذي تم عام ٢٠٠١، أن هناك في الهند ٢,١٩ مليون شخص من ذوي الإعاقة يشكلون ٢,١٣ في المائة من مجموع السكان. ويعيش خمسة وسبعون (٧٥) في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق ريفية، ٤٩ في المائة منهم أميون ولا يعمل منهم إلا ٣٤ في المائة.

١٠٢- وينصب التركيز الآن على تأهيلهم اجتماعياً وإدماجهم في المجتمع. وقد سنّت الحكومة ثلاثة قوانين لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وهي: (١) قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (إتاحة تكافؤ الفرص أمامهم وحماية حقوقهم ومشاركتهم الكاملة) الصادر عام ١٩٩٥، والذي ينصّ على تعليمهم وتشغيلهم وهيئة بيئة خالية من العقبات أمامهم وتوفير الضمان الاجتماعي لهم إلخ...؛ (٢) قانون الصندوق الاستئماني الوطني لرعاية الأشخاص الذين يعانون من مرض التوحد والشلل المخي والتخلف العقلي والإعاقة المتعددة، الصادر عام ١٩٩٩ والذي يتضمن حكماً ينصّ على بسط الوصاية القانونية على هذه الفئات الأربع وهيئة بيئة تمكن من العيش في ظروف مستقلة قدر الإمكان؛ (٣) قانون مجلس الهند لإعادة التأهيل، الصادر عام ١٩٩٢، والذي يتناول تنمية القوة العاملة المعنية بتقديم خدمات إعادة التأهيل.

١٠٣- وقد أصبحت الهند طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨. ويحتاج قانون (إتاحة تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة) الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر عام ١٩٩٥، إلى تعديل إدراج مجالات معترف بها في تلك الاتفاقية. ويقوم كبير المفوضين في الحكومة المركزية والمفوضون في حكومات الولايات مقام أمناء المظالم المعنيين بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون عام ١٩٩٥. وتنكبّ الحكومة على وضع قوانين لتفعيل قانون إتاحة تكافؤ الفرص أمام الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة،

وذلك بصفة استشارية بإشراك جميع الجهات ذات المصلحة مع عدم إغفال كل التطورات الطارئة في هذا المجال. ولم تبخل المحاكم بجهودها أيضاً في هذا الصدد. ومن الأمثلة على ذلك، القضية التي رفعتها سوشيتا سريفاستافا ضد إدارة مدينة شانديغار (AIR 2010 SC 235) والتي رفضت فيها سوشيتا وهي امرأة معاقة ذهنياً، إعطاء موافقتها لإنهاء حملها، وقد ذهبت المحكمة العليا إلى أن حق المرأة في الحرية الشخصية يشمل حقها في أن يكون لها اختيارات في مجال الإنجاب وأن على سلطات الولاية أن تحترم تلك الاختيارات.

ميم - المسنون

١٠٤ - هناك عدد كبير من الآباء والأمهات وكبار السن في مجتمعنا الهندي من الذين يلاقون الإهمال بسبب ما يشهده المجتمع من تصدّع للرابطة الأسرية. وقد سنّ قانون إعالة ورعاية الآباء وكبار السن، ٢٠٠٧، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من أجل تأمين إعالتهم ورعايتهم اجتماعياً استناداً إلى احتياجاتهم. وقد أخطرت ٢٣ ولاية وجميع أقاليم الاتحاد بأن القانون قد تمّ تعميمه توطئة لتنفيذه. وعملاً بالسياسة الوطنية بشأن المسنين تم إنشاء مجلس وطني للمسنين باعتباره أعلى هيئة مهمتها إسداء المشورة للحكومة والإشراف على تنفيذ السياسات. ونظراً لعدم اتساق درجات التنفيذ فإن هناك استعراضاً يجري لتعزيز عملية التنفيذ. وقد أطلقت وزارة التنمية الريفية مشروع أنابورنا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الذي يُعنى بالمواطنين المعوزين المسنين البالغين من العمر ٦٥ سنة أو يزيد والذين لا يحصلون على معاش تقاعدي بموجب البرنامج الوطني لمعاشات كبار السن، إذ يحصل كل شخص من المسنين على ١٠ كيلو غرامات من الحبوب الغذائية في الشهر مجاناً.

نون - الطبقات المنبوذة والقبائل المنبوذة والأقليات

١ - الطبقات المنبوذة والقبائل المنبوذة

١٠٥ - إن برنامج الهند الخاص بالعمل الإيجابي ليس له نظير من حيث النطاق والأبعاد في تاريخ الإنسانية وبصرف النظر عن الحقوق الأساسية فيما يخص حظر التمييز بأي شكل من الأشكال، فإن الدستور ينص كذلك على النهوض بالطبقات المنبوذة والقبائل المنبوذة والطبقات المتخلفة الأخرى. وتنص تدابير تشريعية وأخرى تتعلق بالتمثيل السياسي المضمون على توفير حماية قوية للطبقات والقبائل المنبوذة وتردع من يحاول التعدي عليها. ويخصص برنامج "للتمييز التعويضي" نسبة ١٥ في المائة للطبقات المنبوذة و ٧,٥ في المائة للقبائل المنبوذة في مجالي العمالة والتعليم وفي طائفة من المجالات الأخرى. كما تم تخصيص حصة للطبقات المتخلفة الأخرى. وقد تم التصدي لتخلف تلك الطبقات الاجتماعي والاقتصادي، خصيصاً، في الخطة الحادية عشرة بفضل اتباع نهج حيال تحقيق "نمو أسرع شامل" وتم اعتماد استراتيجية ذات ثلاث

شعب قوامها: '١' التمكين الاجتماعي؛ '٢' والتمكين الاقتصادي، '٣' والعدالة الاجتماعية للتأكد من إزالة التفاوتات والقضاء على الاستغلال.

١٠٦- وفي معرض الوفاء بالالتزامات الدستورية هناك تشريعات وبرامج محددة يجري تنفيذها خصيصاً لفائدة الطبقات والقبائل المنبوذة:

'١' تقدم الحكومة المركزية المساعدة من أجل التنفيذ الفعال لأحكام قانون حماية الحقوق المدنية الصادر عام ١٩٥٥ وقانون منع ارتكاب فظائع ضد الطبقات والقبائل المنبوذة، الصادر عام ١٩٨٩ وذلك، أساساً، في المجالات التالية:

'٢' الخلية ومخافر الشرطة الخاصة المعنية بحماية الطبقات المنبوذة والقبائل المنبوذة؛

'٣' المحاكم الخاصة؛

'٤' التوعية؛

'٥' التزاوج فيما بين مختلف الطبقات؛

'٦' إغاثة ضحايا الفظائع.

(ب) تمّ لضمان البتّ بسرعة في القضايا التي تندرج ضمن قانون حماية الطبقات والقبائل المنبوذة من الفظائع الصادر عام ١٩٨٩، إنشاء محاكم خاصة ومخافر شرطة خاصة للفصل في الجرائم المرتكبة في حق الطبقات والقبائل المنبوذة في عدد من الولايات، حيث بلغ عددها ١٧٧ محكمة خاصة و٧٧ مخفراً للشرطة الخاصة؛

(ج) ينص الدستور على عدة أحكام خاصة الغرض منها حماية مصالح القبائل المنبوذة. وتم، في عام ١٩٩٩، إنشاء وزارة مستقلة للشؤون القبلية.

١٠٧- وهناك لجنة وطنية تعنى بشؤون الطبقات المنبوذة وهيئة دستورية للفصل في التظلمات تم إنشاؤها بموجب المادة ٣٣٨ وهما تتمتعان بصلاحيات واسعة لحماية وتعزيز مصالح الطبقات المنبوذة كما أنشئت لجنة وطنية تعنى بشؤون القبائل المنبوذة.

١٠٨- ومن الأولويات الرئيسية تحسين الأوضاع التعليمية للطبقات المنبوذة وخاصة أوضاع النساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى هذه الفئة. وقد أولت الخطة الحادية عشرة الأولوية لمشروع إعطاء المنح الدراسية للطلاب المتفوقين المنتمين للطبقات المنبوذة لمواصلة تعليمهم العالي وهو مشروع ترعاه الحكومة المركزية التي تقدم المساعدة في هذا الصدد بنسبة ١٠٠ في المائة. ويعود هذا المشروع بالفائدة على حوالي ٤ ملايين طالب ينتمون إلى الطبقات المنبوذة سنوياً وتمت مراجعته في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٦، أطلق مشروع منحة راجيف غاندي الدراسية الوطنية لفائدة الطلاب الذين ينتمون إلى تلك الطبقات والغرض منه مساعدة هؤلاء الطلاب مالياً لمواصلة دراستهم لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه. وبموجب هذا المشروع، تقدم كل عام ٢٠٠٠ منحة دراسية لمستحقيها من الطبقات المنبوذة. وهناك مشاريع أخرى موازية في مجال التطوير التعليمي لفائدة المرشحين والطلاب المنتمين إلى القبائل المنبوذة كذلك.

١٠٩- وفي عام ١٩٨٩، أنشئت المؤسسة الوطنية لتمويل وتنمية الطبقات المنبوذة بهدف تقديم القروض الميسرة للطبقات المنبوذة التي تعيش دون خط الفقر من أجل إقامة مشروعات مدرة للدخل للحساب الخاص. وقد تم الإفراج عن ٣ ٢٥٠ مليون روبية لوضعها في رأس مال المؤسسة الوطنية لتمويل وتنمية الطبقات المنبوذة في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة. وبلغ عدد المستفيدين المشمولين بالمشروع منذ إنشائه ٧٦٢ ٠٠٠ شخص ٤١٠ ٠٠٠ منهم (٥٣,٣٤ في المائة) من النساء. وتقوم المؤسسة الوطنية لتمويل وتنمية القبائل المنبوذة بالشيء ذاته لفائدة القبائل المنبوذة.

١١٠- وليس هناك أيضاً ما يضاهاه وعي الهند بمصالح السكان القبليين. حيث يعطي قانون عام ٢٠٠٦ الخاص بالاعتراف بالحقوق الحراجية للقبائل المنبوذة وسائر سكان الغابات التقليديين حقوق استغلال الغابات والبقاء فيها للقبائل المنبوذة التي تقطنها ولسائر سكان الغابات وذلك للتصدي للشكوك التي تكتنف حقوقهم في حيازة الغابات والوصول إليها.

١١١- ويجري تنفيذ المشروع المنقح لتعزيز التعليم في أوساط بنات القبائل المنبوذة في المناطق التي تنخفض فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والذي ترعاه الحكومة المركزية، في ٥٤ منطقة تنخفض فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ويشكل فيها السكان الذين ينتمون إلى القبائل المنبوذة نسبة ٢٥ في المائة أو يزيد وينخفض فيها معدل إلمام الإناث اللاتي ينتمين إلى تلك القبائل بالقراءة والكتابة دون ٣٥ في المائة. وإلى جانب التعليم النظامي فإن المشروع يُعنى كذلك بالارتقاء بمستوى المهارات.

١١٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أنشأت لجنة التخطيط فرقة عمل مهمتها استعراض المبادئ التوجيهية الخاصة بالخطة الفرعية للطبقات المنبوذة والخطة الفرعية للقبائل. ويجري، حالياً، ترشيد تنفيذ الخطة الفرعية للطبقات المنبوذة، عملاً بتلك التوصيات.

٢- الأقليات

١١٣- أنشئت وزارة شؤون الأقليات في عام ٢٠٠٦ من أجل اتباع نهج أكثر تركيزاً حيال القضايا المتعلقة بالأقليات. واللجنة الوطنية لشؤون الأقليات عبارة عن هيئة نظامية بموجب قانون اللجنة الوطنية لشؤون الأقليات الصادر في عام ١٩٩٢. وتعمل منظمات أخرى مثل مؤسسة مولانا آزاد للتعليم والمؤسسة الوطنية لتنمية وتمويل الأقليات بإشراف الوزارة.

١١٤- وتتابع الحكومة بنشاط البرامج المتعلقة بالأقليات في إطار البرنامج الجديد الذي ينفذه رئيس الوزراء والذي يتألف من ١٥ نقطة بخصوص رعاية الأقليات في المجال الاجتماعي الذي أعلن عنه في عام ٢٠٠٦. وهو ينص على جملة أمور منها تخصيص ١٥ في المائة من المبالغ المالية المكرسة للأقليات في البرامج الرائدة التي تنفذها الوزارات الأخرى، وتعزيز فرص الحصول على التعليم وعلى حصة عادلة في الأنشطة الاقتصادية والعمالة وتدفع الفوائد بشكل عادل في مجال التنمية. وعلاوة على ذلك، تم في إطار هذا البرنامج تقديم ١١,٧ مليون منحة

دراسية لطلاب ينتمون إلى أقليات. وهناك أيضاً نسبة معينة من المشاريع الإنمائية يفترض أن تخصص للمناطق التي تتركز فيها الأقليات. وقد صدرت التعليمات إلى مصارف القطاع العام لافتتاح فروع في المقاطعات التي توجد فيها مجموعات سكانية كبيرة من الأقليات حيث افتتح ٢٠٤ ١٥ فروع حتى شهر آذار/مارس ٢٠١١. ويندرج التشاور النشط مع المجتمع المدني كعنصر أصلي في عملية صياغة الخطط.

١١٥- ولرصد مشاريع الرعاية الاجتماعية المخصصة للأقليات تم إطلاق نظام للمراقبين على الصعيد الوطني. ووافقت الحكومة على تخصيص حصة فرعية قدرها ٤,٥ في المائة للأقليات في إطار الحصة المخصصة للطبقات المتخلفة الأخرى. ولتعديل قانون الأوقاف الصادر عام ١٩٩٥ اعتمد مجلس النواب (لوك ساها) مشروع قانون تعديل الأوقاف، ٢٠١٠ وهو الآن مطروح على مجلس الشيوخ. وفي أعقاب التوصية التي أصدرتها اللجنة الرفيعة المستوى، تنكب الحكومة، منذ عام ٢٠٠٨، على تنفيذ برنامج إنمائي متعدد القطاعات يعني بتسعين منطقة من مناطق تركز الأقليات وخصص له مبلغ ٣٧ مليار روبية في إطار الخطة الحادية عشرة.

سابعاً- البيئة والمحكمة الخضراء الوطنية

١١٦- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تم إنشاء المحكمة الخضراء الوطنية بموجب قانون المحكمة الخضراء الوطنية، ٢٠١٠، وهو علامة على وعي الهند التام بمسألة حماية البيئة وكان ذلك تطوراً غير مسبوق، والقانون يرمي إلى تحقيق جملة أمور منها الفصل بفعالية وسرعة في القضايا المتعلقة بالحماية البيئية للغابات وسائر الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما في ذلك إعمال كل حق قانوني وتقديم العون والتعويض على الأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات والمحكمة عبارة عن هيئة متخصصة أعدت لمعالجة النزاعات البيئية التي تنطوي على قضايا متعددة التخصصات. وستفصل المحكمة، بحكم الصلاحيات التي منحتها والمتمثلة في البيت في المسائل البيئية، في القضايا البيئية على وجه السرعة والمساعدة على التخفيف من عبء التقاضي أمام المحاكم العليا.

ثامناً- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١١٧- لقد تم تضمين عنصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مواضيع العلوم الاجتماعية في إطار المنهج الوطني للتعليم المدرسي الذي وضعه المجلس الوطني للبحوث وبرامج التدريب التعليمية. وللتوعية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتطوير مهارات المعلمين في المدارس في هذا الصدد تولت فرقة العمل التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أمر وضع وحدة نموذجية خاصة ببرامج تدريب المعلمين لهذا الغرض. ولا تزال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بدور نشط في إذكاء الوعي بحقوق الإنسان والتثقيف بشأنها في كل مكان، بما في ذلك تنظيم

دورات تدريب داخلية مدتها شهر لفائدة الطلاب والبرامج التي تركز على الموظفين المدنيين ولا سيما أفراد الشرطة وذلك بالتعاون مع معاهد التدريب الإداري ومؤسسات تدريب الشرطة. وعلاوة على ذلك، طوّر المجلس المركزي للتعليم الثانوي منهجاً خاصاً بالثقيف بشأن حقوق الإنسان على المستويات الدنيا دخل حيّز النفاذ في عام ٢٠٠٨.

تاسعاً - الهند والأمم المتحدة

١١٨ - ما زالت الهند تضطلع بدور نشط وبنّاء فيما يتعلق بجميع قضايا حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بما في ذلك في إطار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد وجهت الهند دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة خلال دورة مجلس حقوق الإنسان الثامنة عشرة التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وذلك تمشياً مع التعهدات والالتزامات الطوعية التي قطعناها لدى مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١١. وقد تضاعفت مساهمة الهند في الصندوق الطوعي للتعاون التقني لتبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. كما بدأنا المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار في السنة وفي صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار. وتلك التبرعات هي أيضاً جزءاً من تعهداتنا الطوعية لدى مجلس حقوق الإنسان. كما ساهمنا بمبلغ مليون دولار في برامج الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة.

١١٩ - وختاماً، فإن للهند إطاراً تشريعياً ومؤسسياً متيناً يخوّنها التصديّ للمهمتين التوأمين المتمثلتين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الرغم من عدد التحديات الخطيرة المطروحة فإن الهند تظل ملتزمة بحقوق الإنسان كما أنها خطت خطوات هامة نحو تحقيق هذين الهدفين.